

الشيخ عبد الله الغديان / شرح القواعد لابن اللحام / القاعدة

السادسة عشر / الشريط العاشر

عبدالله الغديان

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اللهم ارنا السلام عليكم القاعدة الخامسة عشر و اشار اذا مات المأمور لم يمت عاصيا عند الاكثر اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين. قال المؤلف رحمة الله تعالى فاذا فعل المكلف العبادة مع ظن المانع فلا - 00:00:25

واما اذا لم يبادر وبان له خطأ ظنه بانعاش ففعل بعد الوقت الذي ظنه فالقاضيان ابو بكر والحسين يكون ما فعلت ما فعله قضاء وقال اصحابنا وغيرهم اداء لان ظنه قد بان خطأ - 00:02:17

اذا علمت مثل كان يصلحها على انها ايش ذكر يقول ما فعله فضاء بناء على اعتقاده لا على نفسي وذهب وهذا هو الراجح والله هذا هو الراجح ان العبرة ان دخول الوقت من - 00:02:37

انما هو من باب خطاب الوضع ليس من باب ليس للمكلف من صلى العبادة على انها م قضية عند اذا علمت ذلك فمن فروع المسألة عدة مسائل. منها اذا باع مال ابيه يظن حياته ثم بان ميتا. فهل يصح - 00:03:49

ام لا في المسألة قولان وقيل روایتان ما ادركهما ما ذكرنا وكذلك اذا باع مال غيره يظن انه لم يوكل فيه. ثم بان انه وكل فيه ففي صحة البيع وجهه - 00:04:47

ومنها اذا طلق امرأة يظنها أجنبية. فبانت زوجته هل تطلق ام لا؟ في المسألة روایتان امرأة يقول هذه المرأة تشير الى امرأة يظن المذهب الجمهور يوقعون الطلاق ولو لم ينوه - 00:05:20

ومنها اذا لقي امرأة في الطريق فقال فنحي يا حرة فاذا هي امته وفيها الخلاف ايضا ونص احمد على ذلك وفي المغني احتمال التسبح هنا هنا هنا اذا قال - 00:06:05

ولم يقصد وقوع الحكم ولكنه اراد بيان يختلف الحكم فيما لو اراد الحكم وفيما لو اراد يقع قال لي هذه المرأة هي المرأة طلاق ولو اشار الى امرأة وقال هذه حرة - 00:06:40

اما هذا بيع هذا البيان ايش اما لو قال تنجي يا حرة فهو لم يرد الحكم انما فرق بين ارادة الوصف ارادة الحكم ارادة الحكم الله اعلم ان هذا يقال كثيرا في الطريق - 00:07:27

ومنها لو امره لو امره غيره باعتاق عبد يظن انه لامر فتبين انه عبده هل يعتقد ام لا؟ قال صاحب التلخيص يحتمل تخرجه على من اعتق عبدا في ظلمة. ثم تبين انه عبده لكن يرجع هنا على الامر - 00:08:06

القيمة بتغريبه له اذا اذا اعتق يظن انه عبد غيره هذا مبني على يقع رحمة الله هذا القول اظهر والله اعلم ويحتمل الا ينفذ ويحتمل الا الا ينفذ لتغريبه بخلاف ما اذا لم يغره احد فانه غير معذور فينفذ عتقه - 00:08:26

ملكه اذ المخاطبة بالعتق لعبد الغير شبيهة بعتق الهازل والمتابع. فينفذ وكذا في الطلاق قال شيخنا ونظير هذا في الطلاق ان ان يوكل شخص لشخص في تطبيق زوجته. ويشير الى امرأة معينة - 00:09:22

فيطلقها ظانا انها امرأة موكل ثم تبين انها امرأته الله اعلم ان هذا لا يقع لانه انما طلق قاصدا الصلاة ولكنه لم يقصد يقصد ملكه هذا هو الراجح - 00:09:46

منها ومنها لو اشتري ابها يظن انه لا يقدر على تخلصه فبان بخلاف ذلك ومنها لو وطى زوجته ظانا انها أجنبية. فهل تحل لمن طلقها

ثلاثاً ام لا؟ في المسألة قولان. المذهب انها - [00:10:39](#)

ويأثم على نيته هل تحل لمن طلقها ثلاثاً كان ظناً جازماً ومنها اذا صلى خلف شخص يظنه غير مبتدع وقلنا لا تصح امامته فدار بعد الصلاة مبتداً اعاد ذكره في الفضول لأن المبتدع - [00:11:02](#)
لا لا يؤم بخلاف المحدث. فان المتييم يؤم. هذا بناء على عدم صحة الصلاة خلفه ان كل من صلّى ومنها لو ظن سجود سهو فسجد ثم تيقن ان لا تسهو - [00:12:20](#)

قال في التلخيص سجد سجدي السهو لزيادة السجدين ولنا وجه لا سجود فيه الذي يظهر والله اعلم انه سجد للسهو ظاناً ان هو الاول ترغيماً للشيطان هذا هو الراجح - [00:12:51](#)
ومنها اذا ومنها اذا حمل نجاسة انها من الطهارات ثم تبين له انها نجاسة. هل تلزمها اعادة ام لا؟ هذه بناء على الرواية المشهورة عند الحنابلة على ان من حمل نجاسة - [00:13:35](#)

يلزمه الاعادة وجود النجاسة في البدن ان كان عن جهل او نسيان الصلاة صحيحة حديث ابي سعيد الخدري خلع النبي صلّى الله عليه وسلم نعيشه اخبرني ان بهما اذى حيث ان النبي صلّى الله عليه وسلم - [00:13:54](#)
كان على صلاته مع النجاسة مع الجهل او النسيان ومنها لو دعا امرأة محرمة عليه فاجابه غيرها. فوطنه يظنه المدعوه فعليه الحد. سواء كانت ممن له فيها شبهة كالجارية المشتركة او لم يكن. جزم به صاحب المغني لانه لا يعذر بها. قال كما - [00:14:26](#)
لو قتل رجلاً يظنه ابنته وبيان اجنبياً نحن نقول كما الاقرب والله اعلم انه ان فعل ما يظنه انه يأثم على ولا يترتب عليه بمعنى حكم ما وقع عليه قتل شخصاً ظاناً ان - [00:15:00](#)

اجنبية يقتل به ولا عبرة بظنه والعكس بالعكس قتل شخصاً ظناً له ومنها لو قتل من يظنه او يعلمه ذمياً او عدواً فبان انه قد عتق او اسلم او قتل رجلاً يظنه - [00:16:00](#)

يظنه قاتل ابيه فلم يكن. فهل يجب عليه القود ام لا؟ في المسألة قولان هل الراجح ومنها لو رمى شيئاً يظنه حجراً فاذا هو فيض فهل يحل ام لا؟ المذهب انه لا يحل وابدى ابو الخطاب احتمال - [00:16:48](#)
بالحلم واختاره الشيخ ابو محمد قال ولو شك هل هو صيد ام لا او غالب على ظنه انه ليس بصيد لم يبح. هنا انما يجب هل هو بوجود الاسلام بوجود الالتفاف مع - [00:17:14](#)

فمن قال من انه يجب لم ننظر الى النية فلو ضرب شيئاً وهو محرم اما اذا قلنا ان انه لا يجب الصيد الا ورواية عند الحنابلة قوله تعالى فمن قتله منكم - [00:17:43](#)

انه لو ضرب شيئاً قال في الترغيب ولو سمع حسناً يظنه اديمياً فصادف صيدها فهو حرام قلت ولم يذكر فيها احتمال ابي الخطاب فيما فيما اذا ظنه حجراً فاذا هو صيد. ويمكن ويمكن الفرق بينهما باباً - [00:18:21](#)

في رمي الحجر اذا ظنه حجراً دون رمي الادمي ومنها اذا غالب على ظنه ان صلاته قد تمت فتكلم. ثم تبين انها لم تتم ثلاث روايات ثالثها بطل صلاة المأمور دون الامام. هذا احد الطريقين للاصحاب - [00:18:55](#)

هنا مبني على ان الكلام في الصلاة القول الاول انها والراجح النبي صلّى الله عليه وسلم لم يأمره بعد ما تكلم الثالث بين الامام والمأمور دون الامام امره على نفسه - [00:19:18](#)

على كل الراجح والله اعلم ومنها لو اكل يظن او يعتقد انه ليل فبان نهاراً. في اوله او اخره فهل يجب القضاء او لا؟ ام لا؟ المذهب وجوب القضاء المذهب المذهب - [00:20:33](#)

ولو اكل ضاناً زوال ليلة فبان نهارك ذهب ابو العباس ابن تيمية الى انه اكل ضاناً بقاء الليل الفجر ان صومه صحيح اكل ضاناً غروب الشمس انه لا يلزم القضاء - [00:20:57](#)

قول ابن تيمية قول الاصحاب على القضاء عدم القضاء ان الاحوط لانه صاحب الرعاية رواية لا قضاء على من جامع يعتقد له ليله فبان نهاراً واختاره ابو العباس واصح اختار صاحب الرعاية ان اكل يظن بقاء الليل فاختطاً لم يقضى بجهره. وان ظن دخوله فاختطاً قضى -

ومنها اذا بلغ مال غيره وقلنا يشق جوفه مطلقا فظنه له فبان لغيره فهل يشق اليوم؟ فهل يشق جوفه فيه وجهان ومنها لو 00:23:12

ومنها لو صلوا صلاة خوف صلاة الخوف بشيء ظنوه عدوا. فبان ليس بعدهم هل تلزمهم الاعادة ام لا - 00:23:36

تلزمهم وقيل لا تلزمهم وحکاہ ابن هبیلة رواية عن احمد وان بان بينهم وبين وان بان بينهم وبينه مانع اعادوا على المذهب كما لو 00:24:19

ترك غسل رجليه ومسح على خفيه ظنا منه ان ذلك يجزئ. فبانا مخرقين وكما لو - 00:25:44

المحدث انه متطهر فصل. ثم بال محدثنا ان النبي صلی الله علیه وسلم ومنها لو اسلم کافر ولم یعلم بوجوب الصلاة والصيام علیه ثم علم بعد بعد مدة فهل یجب علیه قضاء ما ترك من الصلاة والصيام قبل علمه ام لا؟ في المسألة قولان - 00:26:02

المذهب لزوم الاعادة وذكر القاضي قول اخر لا اعادة علیه واختاره ابو العباس قال والقولان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع

كم من لم یتم لعدم الماء. كما لم یتيم - 00:26:20

فمن لم یتيم بعد الماء لظنه عدم الصحة به او لم یذكر او اكل حتى تبين له الخيط الابيض من الخيط الاسود لظنه ذلك. او لم او لم تصلي مستحابة ونحو ذلك - 00:26:28

الاصلح لا قضاء ولا اثم اتفاقا اذا لم یقصر. طيب من فعل الى ما وجب اذا فعل ولم یعلم حکم الشرع هذی مبنیة علی ان التکلیف 00:26:20

ثلاثة اقوال ذکرها ابو العباس ابن تیمیة في مجموع الفتاوى مرجح رحمة الله الى انه لا یجب علیه القضاء ان الحكم انما یجب من 00:26:59

حين ورود العلم وذكر ابو العباس امثلة على ذلك منها قصة - 00:27:28

حيث انها قالت اني استحب سبع سنین ليس ذاك بالحیض قصة عمار ابن یاسر مع عمر بن الخطاب حينما اجنب عمار في الصعید كما 00:27:52

ترمغوا الدابة ولم یفعل ما امره الله - 00:29:10

ولم یأمره النبي صلی الله علیه وسلم لم یأمر النبي صلی الله علیه وسلم حاتم کان هذا هو الراجح کان یأكل الا اعد الصلاة التي 00:29:37

انمیت انه یجب الوضوء ومن اصحابنا من فصل في بين الحربي وغیره فقال الحربي لا تلزم الاعادة وتلزم غیره - 00:29:10

وللمسألة التفاتاں الى اصل اخر وهي ان الشرائع هل تلزم قبل العلم ام لا؟ في المسألة قولان لنا ذکرھما ومنها لو نسي الماء وتیم

فانه فانه تلزم الاعادة اذا بان له الخطأ على اصح الروایتین. هذه - 00:30:37

ليس عنده ثم علم ان الماء موجود في والله اعلم صلی بناء على ظنه الغالب مبنیة على غالب الظن کان ان عنده ومنها لو 00:30:37

صلی خلف من يظنه ظاهرا من الاحداث اذا بان محدثا وجهل هو والمأمور حتى فرغت الصلاة - 00:30:37

على اعادة على المأمور في اصح الروایتین وعن الامام احمد رواية في لزوم الاعادة کالامام. اختارها ابو الخطاب في انتصاره. هذا 00:31:09

مبني على المأمور المأمور لو احدث اثناء الصلاة ولو كان الامام - 00:30:37

الصلاۃ هو مذهب الشافعیة لان صلاۃ المأمور صحیحة ابدا الا من یعتقد ان الامام فاتم واعلم ان رأی المأمور القاعدة السابعة عشرة ما لا یتم الواجب الا به ما لا یتم الواجب الا به للناس في ضبطه طریقان - 00:31:09

احداھما وهي طریقہ الغزالی وابی محمد المقدسی وغیرھما انه ینقسم الى غير مقدور کالقدرة والاعضاء وفعل غیره کالامام والعدد 00:32:33

في الجمعة فلا یكون واجبا والی ما یكون مقدورا له کالطهارة - 00:32:33

قطع المسافة الى الجمعة والمشاعر یكون واجبا قال ابو البرکات وهذا ضعیف في القسم الاول اذ لا واجب هناك. وفي الثاني باطل 00:32:52

باتکتساب المال بالحج والکفارات ونحو ذلك الطریقۃ الثانية ان ما لا یتم الوجوب الا به فليس بواجب کالقسم الاول - 00:32:52

وكالمال في الحج والکفارات وما لا یتم الواجب الا به فهو واجب مطلقا وهذه طریقۃ الاکثرين من اصحابنا وغیرھم قال ابو 00:33:15

البرکات وهي اصح هذا القول الذي ان ثمة فرق بين ما لا یتم الوجوب - 00:33:15

حينما لا یتم الواجب لم یکن عنده مال یحج هذا لا یجب علیه فهل یجب ان یعمل یحج هذا مبني الا به ليس عنده یجب ان یعمل 00:33:41

المعلوم ان الوجوب لا یجب علی المکلف لانه من باب - 00:33:41

ولا يلزم تحصيله هذا يقال ما لا يتم الوجوب الا به فليس بواجب فانه واجب اذا كان يملك المال يريد ان يحج وجب عليه ان ان
يشتري سيارة ان ما لا يتم الواجب - 00:34:22
الا به عنده وسواه كان شرطا وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده - 00:34:51